واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنويع القطاع الصناعي في الجزائر

The reality of the contribution of small and medium-sized enterprises in supporting the diversification of the industrial sector in Algeria.

بن وسعد زينة[1]، غرزي سليمة [2]

[1] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)، zina.benoussad@univ-temouchent.edu.dz

[2] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)، salima.ghorzi@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025 /01/03 **تاريخ القبول:**2025/01/ 07 **تاريخ النشر:**31 /01 /2025

ملخص:

تهدف الدراسة الموالية إلى تبيان مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر من خلال مساهمتها في تنويع الاقتصاد بدخولها في مجالات اقتصادية عديدة ومتنوعة ونيلها مكانة اقتصادية جيدة في الاقتصاد الجزائري حتى أنها أصبحت القطاع الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

يعد استعمال المنهج الوصفي التحليلي من بين أهم الأساليب المستعملة في هذا النوع من الدراسات، حيث يتم فيها الوصف النظري لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر وشرح إستراتيجية تنويع القطاع الصناعي، بالإضافة إلى استعراض الإحصائيات حول تطور هذا النوع من المؤسسات وما هي القطاعات التي تعتبر من بين اهتمامات هذا النوع من المؤسسات.

أسفرت الدراسة عن نتيجة مفادها أنّه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل ملحوظ إلاّ أنّه لم يكن متوافقا مع تطلعات الحكومة، كما أنّ أغلبية المؤسسات ركزت على القطاعات الخفيفة كقطاع الخدمات والقطاع الحرفي والبناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الصناعات التحويلية والتي لا تحتاج إلى تجهيزات ضخمة ورؤس أموال باهضة ومازال حضورها في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والمناجم والفلاحة ضعيفا وفي بعض الأحيان مهمشا.

كلمات مفتاحية:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية .

تصنيفاتJEL : M21، D240

Abstract:

The following study aims to demonstrate the extent of the contribution of small and medium-sized enterprises (SMEs) in supporting the competitiveness of the industrial sector in Algeria through their role in

diversifying the economy by entering various economic fields and achieving a good economic position within the Algerian economy; SMEs have become an indispensable sector due to their effective contribution to improving economic development indicators over the years.

The use of a descriptive-analytical approach is one of the most important methods employed in this type of study, where a theoretical description of this type of enterprise in Algeria is provided, along with an explanation of the strategy for diversifying the industrial sector, Additionally, statistics regarding the development of these enterprises and the sectors that are among their interests are reviewed.

The study concluded that while the number of SMEs in Algeria has significantly increased, it has not aligned with government aspirations. Furthermore, most enterprises focused on light sectors such as services, crafts, construction, and public works, as well as manufacturing industries that do not require heavy equipment and substantial capital. Their presence in strategic sectors such as energy, mining, and agriculture remains weak and sometimes marginalized.

Keywords: Small and medium-sized enterprises, economic diversification, economic development.

.

JEL Classification Codes: M21 ،D240

المؤلف المرسل: بن وسعد زينة

1. مقدمة

شهد الاقتصاد المعاصر اتجاه كبير وإن لم نقل كلي نحو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كأفضل سبيل لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي نظرا لما أثبتته هذه الأخيرة من قدرة على التأقلم مع التغيرات الخارجية الطارئة ومن قدرتها على الدخول والخروج من السوق بكل سهولة ودون التأثير السلبي على الاقتصاد ككل، بالاضافة إلى العديد من الخصائص التي جعلت منها أساس الاقتصاد فأصبحت بذلك تشكل أكثر من 95 % من النسيج الاقتصادي في كلّ البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

إنّ الرجوع إلى تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يبرز لنا أنّ إدراك هذه الأخيرة لأهمية هذا النوع من المؤسسات لم يكن حديث النشأة وإنّما يعود إلى سنوات الثمانينات من القرن الماضي عندما تمّ أخذ قرار التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق والذي يدعو إلى إعادة

الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الكبيرة، ضرورة خوصصة المؤسسات العمومية، وكان نتيجة ذلك أن تمّ فتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والاجنبية في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو حتى مصغرة بدلا من المؤسسات الكبيرة التي لطالما أثبتت عجزها وافلاسها.

كان ارتفاع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارزا إلاّ أنّه كان يسير بخطى متثاقلة في بداية المشوار إلى غاية إصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001 (القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، الذي أعطى إشارة الانطلاق الفعلية لهذا النوع من المؤسسات حيث كانت الفترة ما بين 2001 و2007 أكثر الفترات التي تضاعف فيها عدد هذه المؤسسات والذي ارتفع بنسبة 63 % خلال ست (6) سنوات من 2001 إلى 2007 (غياط و بوقموم، 2008) **(BACHIR & LACHI, 2020)**.

استمر تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل جيد رغم المشاكل العديدة التي كان ومازال يعاني منها هذا القطاع حيث وصلت هذه الأخيرة سنة 2022 إلى **1.359.803** مؤسسة بما فيها 223 مؤسسة تابعة للقطاع العام، وهو ما يعتبر ايجابيا إذا ما تمّ الحديث عن خلفيات الاقتصاد الجزائري إلاّ أنّه يعتبر ضعيفا إذا ما قورن مع دول أخرى .

ارتكازا على ما سبق ذكره حول ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نطرح السؤال الموالي:

ما مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في تنويع القطاع الصناعي في الجزائر خارج المحروقات؟

وللاجابة عن هذا السؤال الجوهري لا بد من الاجابة على مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

- هل كان توجه الجزائر نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا حرا أو حتمية مفروضة عليها؟؛

- هل أسفرت مجهودات الحكومة الجزائرية على الرفع من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الهدف المنشود من البرامج؟؛

- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعليا في تنويع القطاع الصناعي خارج المحروقات بمشاركتها في الاستثمار في كل مجالات النشاط الاقتصادي؟.

فرضيات الدراسة:

تعتبر الاجابة الاولية عن الاسئلة السابقة الذكر ضرورة حتمية لا بد من التأكد منها عن طريق استعراض التاريخ الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف الاحصائيات المتعلقة بها وتحليلها حيث نفترض ما يلي:

– إنّ الرجوع إلى تاريخ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يشير إلى أنّه كان هناك حتمية أكيدة لضرورة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال لتلك الكبيرة الحجم؛

– إنّ الاطلاع على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أخرى وخاصة الدول المجاورة للجزائر والتمعن في المشاكل التي مازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري تشير إلى أنّه رغم ارتفاع تعداد هذا النوع من المؤسسات إلاّ أنّه لا يتطابق مع الأهداف المنشودة التي تمّ إنفاق الملايير في سبيل الوصول إليها؛

– يوضح الواقع المعاش في الجزائر أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح لها نشاط واسع في جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تشكل أكثر من 95 % من مجموع المؤسسات في كلّ دول العالم المتقدمة منها والنامية وما أثبتته من قدرة عالية على التأقلم مع تغيرات البيئة الخارجية ومواجهة الأزمات وكذا من دورها الفعال والفاعل في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

بهدف إثبات فرضيات الدراسة تمّ من خلال هذا المقال عرض تجربة الجزائر فيما يتعلق بتشجيعها ودعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعرف عن حيثيات ذلك، مع استعراض أهم خصائص هذا النوع من المؤسسات طبقا للمحيط الجزائري الذي تنشط فيه ليتم فيما بعد عرض إحصائيات حول تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجالات الاقتصادية التي أصبحت تستثمر فيها.

2. نظرة شاملة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتم من خلال هذا المحور التعرف على خصوصية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واحتياجاتها وسبل دعمها وتطويرها في الجزائر وكذا استظهار أهميتها على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

عرّفت المادة 5 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17/ 02 هذه المؤسسات بأنّها :" مؤسسات إنتاج السلع و/ أو الخدمات والتي مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل ما بين 1 إلى 250 عامل، بحيث لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مقدار حصيلتها السنوية (1) مليار دينار جزائري، كما لا بد لها من أن تستوفي معيار الاستقلالية" (17-02، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017)

وكتفصيل أكبر للتعريف وطبقا للمادة 08، 09، 10 من نفس القانون تعتبر المؤسسات المتوسطة بأنّها كلّ مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 فردا ورقم أعمالها ما بين 400 مليون الى 4 ملايير دينار جزائري و مجموع حصيلتها السنوية ما بين **200** مليون إلى مليار دينار جزائري، أمّا المؤسسة الصغيرة فهي المؤسسة التي تشغل مابين 10 إلى 49 فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار في حين أنّ المؤسسة الصغيرة جدا هي المؤسسة التي تشغل من 1 إلى 09 أفراد ورقم أعمالها اقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري" (17-02، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017)

2.2 توجه الجزائر نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية أم اختيار:

لا تعتبر فكرة التوجه واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فكرة جديدة وإنّما تعود إلى سنوات 1963 عندما كان هذا القطاع عبارة عن مؤسسات صغيرة موروثة عن الاستعمار والتي أُسندت إلى لجان التسيير إلاّ أنّه سرعان ما تمّ اصدار قانون الاستثمار لسنة 1966 والذي أعطى للدولة الاحتكار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، وأصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة، فأُدمجت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الشركات الوطنية وأعتُبرت مجرد مكمل للقطاع العام الذي كان يعتمد في الأساس على الصناعة القائمة على إنتاج المعدات والسلع الوسيطة الثقيلة في إطار اقتصاد اشتراكي مخطط.**(Mosbah, 2014)**

سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدايتها الحقيقية خلال خطتي السنوات الأربع (1970-1973 و1974-1977) اللتين صاغتا برنامجًا خاصًا لتنمية الصناعات المحلية من خلال تطوير هذا النوع من المؤسسات من طرف القطاع العام بهدف ضمان التوازن الإقليمي، حيث شهدت هذه الفترة إنشاء ما يعادل 594 مؤسسة، إلاّ أنّ هذه الأخيرة واجهت العديد من المشاكل والتعقيدات ممّا جعل نشاطها يرتكز على قطاعي التجارة والخدمات فقط. **(Mosbah, 2014)**

رغم البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر كالمخططان الخماسيان (1980-1984) و (1985-1989) وقانون رقم 25-88 والذي كان الهدف منهم تشجيع القطاع الخاص إلاّ أنّ النظام الاقتصادي السائد أنذاك حال دون تحقيق الاهداف المنشودة وبقي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مهمشا يعاني من الكثير من العراقيل إلى غاية سنة 1988 والتي اعتُبرت منعرجا هاما في تاريخ الاقتصاد الجزئري الذي تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق نتيجة لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية أجبرت الجزائر على القيام بمجموعة كبيرة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والاتجاه نحو القطاع الخاص **(SI LAKHAL, KORICHI, & GABOUSSA, 2013)** حيث كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نصيبا وافرا منها من خلال مختلف

البرامج المطبقة والقوانين المسطرة كإصدار قانون النقد القرض01/90 لسنة 1990، والقانون رقم 37/91 الخاص بتحرير التجارة الخارجية لسنة 1991، وكذا قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 والتي كان لها تأثير ايجابي على ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شجعت النتائج المرضية السابقة الذكر الحكومة الجزائرية إلى الرفع من اهتمامها بهذا النوع من المؤسسات نتيجة لما ساهمت فيه هذه الأخيرة من تحسين مؤشرات البلاد الاقتصادية، الأمر الذي دفعها إلى مضاعفة الجهود من خلال إصدار القانون رقم 03/01 الخاص بتطوير الاستثمار، والقانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إنشاء العديد من الهيئات ومراكز دعم المؤسسات مثل صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللجنة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار....، وهو ما ساهم في الرفع من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حسب الإحصائيات كانت الفترة ما بين 2001 و2007 أكثر الفترات التي تضاعف فيها عدد هذه المؤسسات.**(GHARBI, 2011)**

في إطار تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم استمراريتها قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص مبالغ كبيرة من أجل تنفيذ العديد من برامج الدعم كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2004-2009)، برنامج توطيد النمو (2010-2014)) (بقاط و هالم، 2018)، والذي هدف إلى إنشاء 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة بهدف خلق 1.5 مليون فرصة عمل جديدة **(Mosbah, 2014)** حيث سخرت له الدولة ما يعادل 386 مليار دينار والذي يعتبر أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (برارة، 2021)

من الملاحظ من خلال ما استعرضناه مسبقا أنّ اتجاه الجزائر نحو تشجيع خلق ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن اختيارا منها للتغيير فقط وإنّما كان ضرورة حتمية لا بد منها نتيجة لعدة أسباب داخلية وخارجية، حيث سرعان ما اثبت القطاع الصناعي والاعتماد على الصناعات الثقيلة والملكية العامة لوسائل الإنتاج محدوديته من خلال الأزمات التي شهدها الاقتصاد الجزائري لعدة سنوات ما ادخلها في دوامة الاستدانة الخارجية وضرورة تسوية الديون، بالإضافة إلى حتمية الانفتاح على التجارة الخارجية وإتباع حذو الدول المتقدمة في ظل العولمة.

3.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إنّ نجاح تجربة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية في كلّ دول العالم يشير إلى أنّ هذه الأخيرة تنفرد بمميزات جعلتها تختلف عن نظيراتها الكبيرة الحجم فصغر حجمها يساعدها على التميز بنوع من المرونة في التعامل مع التغيرات المحيطة بها، ويجعلها قادرة على التغيير السريع والتوجه نحو الأفضل، بالإضافة إلى أنّ إفلاس الواحدة منها لا يسبب أزمات كبيرة في الاقتصاد الكلي للدولة بعكس تلك الكبيرة الحجم.

إنّ الخصائص السابقة الذكر وغيرها دفعت الدول النامية إلى أن تحذو حذو الدول المتقدمة بالمسارعة إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات حيث أصبح انتشار هذه الاخيرة في الدول النامية يفوق انتشارها في الدول المتقدمة، فمن بين 125 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشطة في 132 دولة توجد 89 مليون منها في الدول النامية **(DRIS, BENMOUIZA, & BENNOUR, 2022)** ، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة لهذه الدول لهذا النوع من المؤسسات بالأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسودها الأمر الذي أعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزات عديدة تختلف عن نظيراتها في الدول المتقدمة والتي تتمثل فيما يلي:

- تشكّل المؤسسات المصغرة النسبة الأكبر من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وطغيان القطاع الغير رسمي على النشاط الاقتصاد؛**(BACHIR & LACHI, 2020)** ففي الجزائر مثلا تشكل المؤسسات المصغرة 93 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمّا عن القطاع الغير رسمي فيغطي ما بين 20 إلى 40 % من النشاط الاقتصادي للدول المغاربية وهو ما يؤدي دون شك إلى التأثير السلبي على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(BENDIABDELLAH, 2009)** ؛

- عدم التوزيع الجغرافي العادل بين المناطق حيث نجد تركيزا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشمال بما يعادل 20 مؤسسة خاصة لكلّ 1000 ساكن، تليها منطقة الجنوب بمعدل كثافة 16 مؤسسة خاصة لكلّ 1000 ساكن، لتأتي منطقة الهضاب العليا بنسبة كثافة 14 مؤسسة خاصة لكلّ 1000 ساكن.**(LEZZAR & BOUTALAA, 2018)**

- تركز نسبي في قطاعات إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات **(SI LAKHAL, KORICHI, & GABOUSSA, 2013)** والتجارة؛

- ذات سوق أعمال وطني محلي وناذرا ما يكون دولي؛ **(OULD HENNIA & BENZAAMA, 2024)**

- امتلاكها لهيكل مالي هش وضعيف وهيمنة رأس المال العائلي على اعتبار أنّها في أغلب الأحيان تكون مؤسسات صغيرة مشكلة من طرف أفراد تجمعهم علاقات عائلية أو علاقات صداقة **(BACHIR & LACHI, 2020)**؛

- ضعف تكنولوجي كبير في المعدات المستعملة وفي إطار الاتصال واكتساب المعارف الجديدة نظرا لنقص الموارد المالية لهذا النوع من المؤسسات؛

- استغلال ناقص للموارد المتاحة في ظل الافتقار إلى بيئة عمل محفزة. **(OULD HENNIA & BENZAAMA, 2024)**

- افتقارها للمهارات الادارية المناسبة مما يمنع مسيريها من اكتساب نظرة عالمية عن المؤسسة ومحيطها، إضافة إلى ضعف تكوين الموظفين نظرا لقلة رأس مال هذا النوع من المؤسسات؛ **(BENDIABDELLAH, 2009)**

3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الصناعي في الجزائر

سوف نحاول من خلال هذا المحور استعراض مختلف الاحصائيات حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين سنة 2014 و2022 وتقسيمها حسب قطاعات النشاط ومقارنتها بالدول الاخرى النامية والمتقدمة لمعرفة ما إذا كانت مساهمتها في دعم القطاع الصناعي في الجزائر فعالا أم لا.

1.3 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لطالما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مهمشة لمدة طويلة من الزمن حيث أنّها تأتي في المرتبة الثانية من اهتمامات الحكومة الجزائرية بعد المؤسسات الكبيرة، إلاّ أنه وبعد نكسات كثيرة شهدها الاقتصاد كان لابد للجزائر من تغيير إستراتيجيتها والإيمان بأنّ الحجم الصغير للاستثمار والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هو السبيل الأمثل للخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد إلى مستوى يتوافق مع غيرها من الدول في ظل المنافسة الشديدة وسياسة البقاء للأقوى، وفي هذا الإطار سخرت الجزائر كلّ ما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية من أجل الرفع من مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والوصول إلى الأهداف المنشودة حيث نتج عن ذلك تطور معتبر في عدد المؤسسات كما هو موضح في الجدول الموالي:

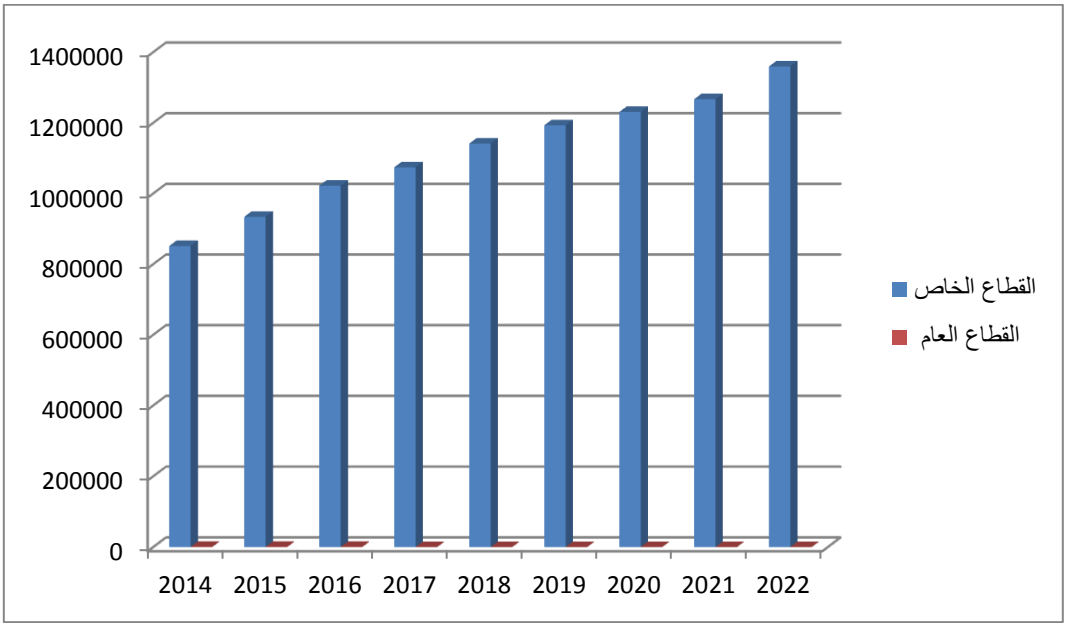
الجدول 1: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2014 و2022

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤسسات خاصة	851511	934037	1022231	1074236	1141602	1193096	1230844	1286140	1359580
نسبة الارتفاع	%9,55	%9,69	9,442	%5,087	%6,27	%4,51	%3,16	% 2,94	%5,71
مؤسسات عامة	542	532	390	267	261	243	229	225	223
نسبة الارتفاع	% 2,69 –	% 1,84–	% 26,69–	% 31,54–	% 2,25–	% 6,90–	% 5,99–	% 1,74–	%0,89–
المجموع	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1193339	1231073	1286365	1359803
نسبة الارتفاع	%9,54	%9,68	%9,42	%5,07	%6,27	%4,51	%3,16	% 2,94	% 5,71

المصدر: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2014-2023)

لتوضيح أكبر لبيانات الجدول سوف نمثله بيانيا كالتالي:

الشكل 1: تعداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاع الخاص والعام بين سنة 2014–2022



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على جدول المعطيات السابق

من الملاحظ من خلال الجدول أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من طرف الخواص تستحوذ على النسبة الأكبر في التعداد الكلي لمجموع المؤسسات حيث انتقلت من نسبة 99,93 % في سنة 2014 إلى 99,98 % فينهاية سنة 2022، في حين أنّ القطاع العام في انخفاض مستمر حيث كان يشكل 0,06 % من مجموع المؤسسات في سنة 2014 لينتقل إلى 0,016 في نهاية سنة 2022.

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ايجابيا متزايدا ما بين سنتي 2014 و2015 من 9,55 % إلى 9,69 % إلاّ أنّ هذه النسبة شهدت انخفاضا متذبذبا ابتداء من سنة 2015 وذلك راجع إلى تراجع سياسة الدولة منذ هذه السنة إذ اعتمدت على سياسة التقليل وترشيد النفقات بما في ذلك منح الإعانات والدعم للشباب المستثمر نتيجة لانخفاض أسعار البّترول، وكذا العجز المسجل في ميزان المدفوعات، إضافة إلى تشبع العديد من القطاعات على غرار قطاع النقل والسياحة (طيبة و قريتلي، 2019)

أمّا الفترة ما بين 2019 و 2021 فكانت نسبة ارتفاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخفضة وهذا راجع إلى أنّ هذه السنوات شهد فيها العالم أزمة وباء كورونا الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات من جهة وارتفاع نسبي قليل في عدد المؤسسات المنشأة خلال تلك الفترة من جهة أخرى،أمّا سنة 2022 (ما بعد الوباء) فقد شهدت ارتفاعا نسبيا معتبرا في عدد المؤسسات حيث ارتفعت النسبة من 2,94 % إلى 5,71% وهو مؤشر جيد عن التعافي من آثار الأزمة وعودة التوازن الاقتصادي، أمّا القطاع العام فشهد انخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة بنسب تتراوح ما بين – 1,74% و -34,51 % وهذا راجع إلى عمليات الخصخصة التي انتهجتها الحكومة من جهة وعلى ضعف القطاع العام في هذا النوع من المؤسسات وتميُّز القطاع الخاص كبديل فعال عنه.

تتكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من مؤسسات ذات شخصية معنوية ومؤسسات ذات الشخصية الطبيعية حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى المهن الحرة والصناعات التقليدية، إذ تستحوذ المؤسسات ذات الشخصية المعنوية على النسبة الأكبر في تعداد المؤسسات الخاصة بنسبة 56,09 % بينما تشكل المؤسسات الأخرى ما يعادل 43,89 % حيث تأتي الصناعات الحرفية في المرتبة الأولى منها بنسبة 23,83 % والمهن الحرة في المرتبة الثانية منها بنسبة 20,06 % ،(Ministere de l'industrie, 2023) وهذا ما يؤكد على الاهتمام الفعال للحكومة الجزائرية بالمؤسسات ذات الطابع المعنوي من خلال تكثيف الدعم وتقديم الحوافز لها بحكم أنّها من بين أهم أنواع المؤسسات التي تتميز بقدرتها على الابتكار والتكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، فهي أكثر قدرة على التكيف مع احتياجات السوق المحلي والمجتمع وأكثر قدرة على الابتكار وتقديم خدمات ومنتجات تتناسب مع متطلبات السوق ممّا يمكنها من الاستمرار والنمو حتى في الأوقات الصعبة، أمّا فيما يتعلق بالمؤسسات العامة فتتكون من مؤسسات ذات الطابع المعنوي.

فيما يتعلق بكثافة هذا النوع من المؤسسات، فإنّ الجزائر تسجل نسبة 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة خلال السنة والذي يعتبر جيدا إذا ما قورن مع عدد المؤسسات في سنوات سابقة، إلاّ أنّه يعتبر ضعيفا إذا ما قورن مع المقاييس الدولية أو على الأقل إذا ما قورن مع الدول المجاورة حيث تبلغ كثافة هذا النوع من المؤسسات في تونس والمغرب 350 مؤسسة لكل 1000 نسمة. (BACHIR & LACHI, 2020)

من خلال ما استعرض سابقا يتضح لنا جليا أنّ اهتمام الجزائر بخلق ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن وليد الصدفة ولم يكن خيارا حرا من طرفها وإنّما كان أمرا حتميا عليها جاء كضرورة طارئة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة العامة محدوديتها وعجزها وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول الأمر الذي زاد من شدة الأزمة، فكان التوجه نحو البديل أمرا طارئا لا محالة منه للنهوض بالاقتصاد الجزائري والالتحاق بركب الدول الأخرى في ظل الانفتاح التجاري وشدة المنافسة.

2.3 مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادي

منذ اقتناع الجزائر بضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسبيل فعال لتحقيق النمو الاقتصادي والنهوض بالسوق سمحت لهذه الاخيرة بالدخول في كلّ النشاطات الاقتصادية دون استثناء حيث يتوضح توزيع هذا النوع من المؤسسات من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الشخصية المعنوية) حسب نوع النشاط

السنوات / القطاع	2021	2022			
		المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة	المجموع
		اشخاص معنويين	أشخاص طبيعيين		
الزراعة	8.010	8322		82	8.404
الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	3.243	3.369		2	3.371
البناء والاشغال العمومية	199.331	204.438		14	204.452
الصناعات التحويلية	109.991	115.921		71	115.992
الخدمات بدمج المهن الحرة	662.185	430.719	272.726	54	703.499
القطاع الحرفي	303.605	-	324.085	-	324.085

المجموع	1.286.365	762.769	596.811	223	1.359.803

المصدر: نشرية المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 42 لسنة 2023

من الملاحظ من خلال الجدول أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاعات اقتصادية عديدة حيث احتل قطاع الخدمات بما في ذلك المهن الحرة التي تضم المحامين، المحضرين القضائيين، كتاب العدل، الأطباء، المهندسين والفلاحين المرتبة الأولى بنسبة 51,73 % إلى غاية نهاية سنة 2022 وحسب نشرية المعلومات الإحصائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنّ 98,47 % منها هي مؤسسات مصغرة وذلك لأنّ هذا القطاع يشمل كذلك المهن الحرة التي غالبا ما تكون على شكل استثمارات مصغرة لا يتعدى عدد العمال بها 10 عمال، كما أنّ قطاع الخدمات يتركز بالخصوص على قطاع النقل، (Ministere de l'industrie, 2023) ، أمّا فيما يتعلق بتطور قطاع الخدمات بما في ذلك المهن الحرة فقد شهد ارتفاع نسبي يقدر ب 6,239 % مابين سنتي 2021 و2022، وفيما يتعلق بمشاركة القطاع العام في قطاع الخدمات يعتبر ضعيفا جدا وإن لم نقل معدوما إذ شكّل ما نسبته 0,0076 % من القطاع الخدماتي ككل في نهاية 2022.

يحتل القطاع الحرفي المرتبة الثانية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتشكل كليا من المؤسسات الخاصة بنسبة تقدر ب 23.83% من المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي شهد ارتفاع نسبي يقدر ب 6,74 % ما بين سنتي 2021 و 2022، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يشكل ما نسبته 15,03 % من المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تستحوذ المؤسسات الخاصة على 99,993 % منه، ولا يشارك القطاع العام إلاّ في 0,0068 % منه فقد شهد ارتفاعا قليلا ما بين سنتي 2021 و2022 يقدر ب2,57 % .

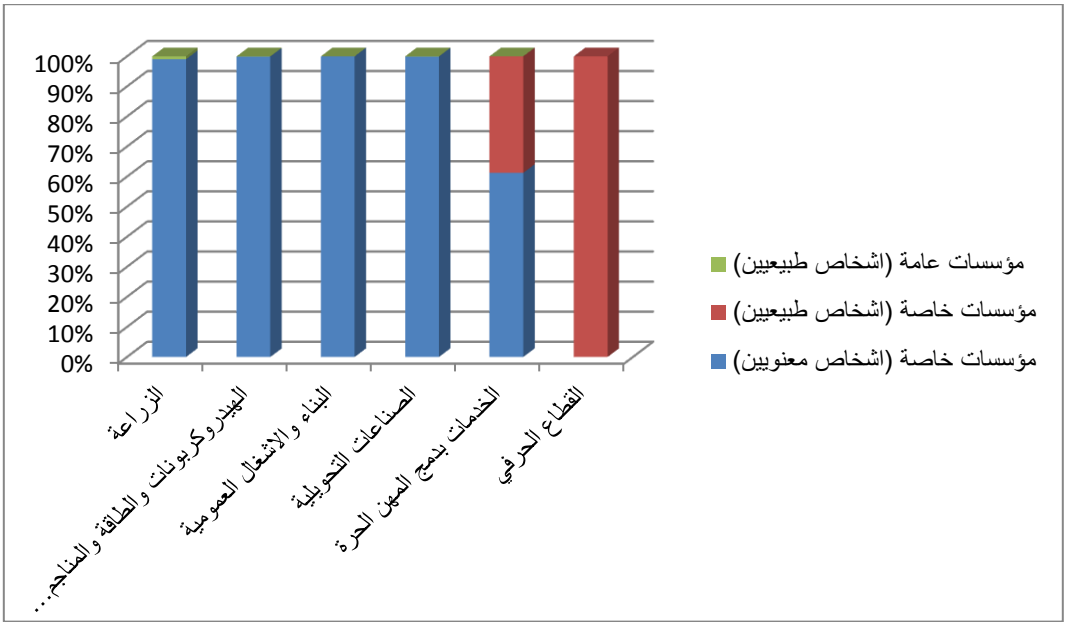
يأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الرابعة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما نسبته 8,53 % من المجموع الكلي للمؤسسات، حيث تشكل المؤسسات الخاصة 99,938 % منه أمّا المؤسسات العامة فلا تشكل سوى 0,061 % بالإضافة إلى أنّه شهد ارتفاعا ضعيفا يقدر ب 5,45 % ما بين سنتي 2021 و2022، ليليه قطاع الزراعة بنسبة ضعيفة تقدر ب 0,62 % من المجموع الكلي للمؤسسات والذي حضي القطاع الخاص بنسبة 99 % منه أمّا القطاع العام فلا يشكل سوى 0,97 % منه، كما أنّه شهد ارتفاع ضعيف جدا يقدر ب 4,92 % بين سنتي 2021 و 2022.

يعتبر قطاع الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة من أضعف القطاعات التي تهتم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لما يتطلبه هذا الأخير من معدات ثقيلة لا تتناسب مع خصائص هذه الأخيرة فهو يتعلق بالمؤسسات الكبيرة التي غالبا ما نجدها تابعة للقطاع العام، لذلك نجده يحتل المرتبة الأخيرة في ترتيب القطاعات التي تستثمر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 0,25 %

حيث تشكل المؤسسات الخاصة 99,94 % منه والمؤسسات العامة 0,059 % منه، أمّا فيما يتعلق بتطوره فقد شهد هذا القطاع ارتفاع بنسبة 3,95 % ما بين سنتي 2021 و 2022،

ولتوضيح أكبر للمعطيات السابقة الذكر سوف نستعرضها في الشكل البياني التالي:

الشكل 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الشخصية المعنوية) حسب نوع النشاط



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

من الملاحظ من خلال الشكل السابق أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشكل المعنوي تشارك بشكل كبير في كلّ من القطاعات التالية: الزراعة بما في ذلك الفلاحة والصيد البحري، الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة بما في ذلك مجال الماء والطاقة، الهيدروكربونات، خدمات الأشغال البترولية، والمناجم والمحاجر، البناء والأشغال العمومية الصناعات التحويلية متمثلتا في مواد البناء، المجال الكيميائي والبلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، الخشب الجلد والورق وكذا الصناعات المختلفة، أمّا قطاع الخدمات والذي يضم مؤسسات تعمل في النقل والاتصال، التجارة، الفندقة، خدمات لصالح المؤسسات أو العائلات أوالمجمعات مع دمج المهن الحرة فهو قطاع تساهم فيه المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الطبيعية بنسبة معتبرة متركزتا في قطاع المهن الحرة، ليكون القطاع الحرفي خاص بالمؤسسات الخاصة ذات الشخصية الطبيعية، أمّا القطاع

العام متمثلا في مؤسساته الصغيرة والمتوسطة فيعتبر ضعيفا جدا بل ومعدوما في بعض القطاعات. (Ministere de l'industrie, 2023)

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أنّ مجهودات الحكومة الجزائرية في خلق ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان له نتائج ايجابية على صعيد تشجيع التنويع الاقتصادي حيث سُمح لهذا النوع من المؤسسات المشاركة في العديد من القطاعات دون استثناء، وساهمت هذه الأخيرة في الرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية للبلاد إذا ما تم المقارنة بفترات سابقة من التاريخ الاقتصادي للجزائر عندما كان الاقتصاد يقوم على مبدأ الصناعة المصنعة والتي كانت تعتمد على الصناعات الإستخراجية والصناعات القاعدية والصناعات الاستهلاكية فقط ممثلتا في مؤسسات كبيرة ذات ملكية عامة والتي رغم إعادة هيكلتها المالية والعضوية في فترة لاحقة إلا أنّها بقيت مركزة على قطاع المحروقات وقطاع الصناعات الثقيلة، مع ظهور خفيف لقطاعات أخرى لم تكن من أولويات البرامج الحكومية ألا وهي قطاع الخدمات، السكن، توسيع شبكة الهياكل القاعدية إلاّ أنّ هذا لم يسمح للجزائر من الخروج من الأزمة نظرا لعدم قدرة المؤسسات على المنافسة وخسارة أغلبها وعدم وجود اكتفاء ذاتي نظرا لعدم تنوع القطاعات الاقتصادية. (ناصر، 2019)

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل فعال في تنويع القطاع الصناعي في الجزائر من خلال مشاركتها في العديد من القطاعات المحورية فكان لها الفضل الكبير في معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحسين المؤشرات التنموية للبلاد حيث ساهم القطاع الخاص خارج المحروقات سنة 2021 بما يعادل 10.334,13 مليار دينار في القيمة المضافة أي بما يعادل حصة 87,87 %، وكان القطاع الفلاحي من بين أوائل القطاعات المساهمة في الرفع من القيمة المضافة يليه قطاع التجارة والتوزيع ثم قطاع البناء والأشغال العمومية وبعده قطاع النقل والاتصال، ليكون كل من قطاع الصناعات الغذائية، الخدمات المقدمة للمؤسسات، الفندقة والإطعام و صناعة الجلود والأحذية في المراتب الأخيرة على التوالي. (Ministere de l'industrie, 2023)

4. خاتمة

حاولت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الصناعي في الجزائر من خلال مشاركتها في تنويع مجالات النشاط وإثراء السوق الجزائري بسلع متنوعة محلية في قطاعات عديدة لطالما كانت حكرا على المؤسسات العمومية الكبيرة الحجم.

أدركت الجزائر بعدما واجهت عثرات كثيرة في السياسات الاقتصادية التي انتهجتها غداة الاستقلال والتي كانت ترتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والمؤسسات الكبيرة الحجم وقطاع المحروقات كسبيل وحيد لتحقيق النمو الاقتصادي أنّه لا بد من تغيير إستراتيجيتها والبحث عن سبل أخرى للنهوض

بالاقتصاد الذي شهد كسادا كبيرة وخاصة بعد تراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات، وضعف كفاءة المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من صعوبة إدارتها ونقص إنتاجيتها وكثرة ديونها بسبب الدعم المستمر للأسعار من طرف الحكومة، فكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الحل الأفضل لذلك وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الدولية (OMC) التي كانت من بين أهم شروطها ضرورة خصخصة الشركات وتحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي.

نتيجة لما سبق يمكننا قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنّ اتجاه الجزائر نحو هذا النوع من المؤسسات لم يكن خيارا وإنما كان ضرورة حتمية بل وطارئة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والخروج من أزمة المديونية واللحاق بركب الدول المتقدمة في ظل العولمة واشتداد المنافسة وسياسة البقاء للأقوى في السوق، وقد أسفرت هذه الحتمية عن إنفاق مبالغ ضخمة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل الرفع من تعداد هذا النوع من المؤسسات وإعطائه الحرية الكاملة في المشاركة في كلّ قطاعات النشاط الاقتصادي دون استثناء وحتى تلك التي كانت محتكرة تماما من طرف الدولة.

– أسفرت نتائج البرامج الحكومية المطبقة والأموال المنفقة على الرفع من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو الأمر الذي اتضح لنا جليا عند استعراض تطور هذا النوع من المؤسسات عبر السنوات إلاّ أنّ مقارنة هذه النتائج مع الميزانية المخصصة من طرف الدولة لهذا الغرض والتي تمّ فيها تخصيص حوالي 100 مليار دينار جزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها 16 مليار دج لمرافقة استحداث هذا النوع من المؤسسات و 80 مليار موجهة لدعم تأهيل 20.000 مؤسسة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية (بن الحاج و شريط، 2016) تشير إلى أنّ ارتفاع هذه المؤسسات يعتبر ضعيفا، كما يمكن إثبات ذلك من خلال مقارنتها مع المعايير العالمية التي تنص على أنّ معدل الكثافة لا بد من أن يتراوح مابين 45 إلى 60 مؤسسة لكل 1000 ساكن (LEZZAR & BOUTALAA, 2018) بينما يقدر هذا العدد في الجزائر بمعدل 30 مؤسسة لكلّ 1000 ساكن في نهاية سنة 2022 (17-02، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017)، ومنه يمكننا قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنّه رغم ارتفاع تعداد هذا النوع من المؤسسات إلاّ أنّه لا يتطابق مع الأهداف المنشودة التي تمّ إنفاق الملايير في سبيل الوصول إليها؛

– رغم العراقيل الكثيرة التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والصادرة من محيطها الخارجي تارة و من خاصية صغرها وعدم معرفتها بمبادئ التسيير ومخاطر السوق تارة أخرى إلاّ أنّها أثبتت وجودها بقوة في العديد من القطاعات الاقتصادية والتي جاء قطاع الخدمات بما في ذلك المهن الحرة في مقدمتها متبوعا بالقطاع الحرفي ثم قطاع البناء والأشغال العمومية وبعدها قطاع الصناعات التحويلية، إلاّ أنّ هناك ضعف في مشاركتها في القطاع الفلاحي وكذا في قطاع الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة، إضافة إلى ما سبق هناك مشاركة معتبرة لهذا النوع من المؤسسات في

مجال التصدير والاستيراد الذي لطالما كان حكرا على الدولة، وبالتالي لا يمكننا تأكيد الفرضية الثالثة التي تنص على أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح لها نشاط واسع في جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء حيث أنها ما زالت تركز في العموم على المشاريع البسيطة التي لا تحتاج رؤوس أموال ضخمة أو تجهيزات حديثة كقطاعي النقل والحرف.

5. قائمة المراجع

- المؤلفات:

– فريد برارة. (2021). استراتيجية تأهيل القطاع الصناعي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لولايات الوسط باستخدام طريقة ACP. *دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كبديل لترقية الصادرات خارج المحروقات* (الصفحات 29-42). بومرداس: دار الكفاية للطباعة والنشر والتوزيع.

- المقالات:

– BACHIR, S., & LACHI, O. (2020). Le financement et le développement des PME aux pays du Maghreb (Algérie,Tunisie, Maroc) -etude comparative-. *Arsad Journal for Economic and Management Studies , 3* (spicial), 343-352.

– BENDIABDELLAH, A. (2009). « LES PME MAGHREBINES : UN FACTEUR D'INTEGRATION REGIONALE». *Revue d'Economie et de Management , 8* (2 Special), 11-16.

– DRIS, Y., BENMOUIZA, A., & BENNOUR, R. (2022). Sme In Algeria And business environment challenges. *مجلة الدراسات الاقتصادية, 16* (1), 699-717.

– GHARBI, S. (2011, Mars). LES PME/PMI EN ALGERIE :ETAT DES LIEUX. *(238)* , 1-14. (L. d. l'Innovation, Éd.) UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE.

– LEZZAR, M. S., & BOUTALAA, M. (2018). Dynamique et Importance Des PME en Algérie. *Revue de l'économie financière et des affaires JFBE , 2* (4), 1-13.

– Mosbah, A. (2014). DEVELOPMENT OF ALGERIAN SMEs IN THE AGE OF GLOBALIZATION. Journal of Business and Social Development , 2 (1), 37-48.

– OULD HENNIA, H., & BENZAAMA, S. (2024). SMEs and their central role in the economic development in Algeria. International Journal of Economic Perspectives , 18 (11), 2266-2274.

– SI LAKHAL, K., KORICHI, Y., & GABOUSSA, A. (2013). Les PME en Algérie : Etat des lieux, contraintes et perspectives. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*(4), 37-57.

- جلول ياسين بن الحاج، و عادل شريط. (2016). تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري. مجلة التكامل الاقتصادي ، 4 (4)، 111-136.

- حنان بقاط، و سليمة هالم. (2018). هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (5)، 38-56.

- شريف غياط، و شريف بوقموم. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 24 (1)، 127-143.

- لبنى ناصر. (2019). القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 06 (01)، 90-103.

- محمد رضا طيبة، و محمد قريتلي. (2019). دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري. أراء في الدراسات الاقتصادية والادارية ، 1 (1)، 38-49.

- **القوانين:**

- القانون 17-02. (10 يناير, 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر، الجزائر.

- القانون 17-02. (10 يناير, 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 5. الجزائر، الجزائر، الجزائر.

- **التقارير:**

- Ministere de l'industrie, e. d. (2023). *Bulletin d'information statistique de la PME n° 42.* Algerie: Ministere de l'industrie , et de la production pharmaceutique;.

- **مواقع الانترنت:**

- africanews. (19 فبراير, 2023). ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تاريخ الاسترداد 24 نوفمبر, 2024، من africanews: https://africanews.dz